

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة
احمد ابو الغم ، رakan حلوش ، غازي عازر ، كامل الحباشنة

التمييز الاول :

المميز : مساعد النائب العام / اربد بالإضافة لوظيفته بصفته
المنتدب من قبل المحامي العام

المميز ضدهم :

- ١- عاليه سامي اسد مسمار
- ٢- هبه سامي اسد مسمار
- ٣- منى سامي اسد مسمار
- ٤- عاليه سامي اسد مسمار
- ٥- عبدالاله سامي اسد مسمار
- ٦- نادره عبدالهادي سرديت بالإضافة لباقي ورثة وتركه المرحوم
سامي اسد مسمار / وكيلهم المحامي مفلح البطاينه

التمييز الثاني :

المميزون :

- ١- عاليه سامي اسد مسمار
- ٢- هبه سامي اسد مسمار
- ٣- منى سامي اسد مسمار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٨٤١

رقم القرار :

- ٤- غاليه سامي اسد مسمار
- ٥- عبدالاله سامي اسد مسمار
- ٦- نادره عبدالهادي سرديست بالإضافة لباقي ورثة وتركه المرحوم سامي اسد مسمار / وكيلهم المحامي مفلح البطاينه

المميز ضده : المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته

قدم في هذه القضية تمييزان الاول من المميز مساعد النائب العام بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣ والثاني من المميزين عاليه سامي اسد مسمار واخوانها بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٢ للطعن بالحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق اربد بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٣ في القضية الاستئنافيه رقم ٩٩/١٥٣٠ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع تضمين المستأنف الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماه عن المرحلة الاستئنافيه .

وتتلخص اسباب التمييز الاول بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت اليها وكان عليها ان ترد الدعوى لان الخزينه ليست خصما للمميز ضده
 - ٢- على فرض صحة الدعوى فان الخصومه منعقدته بين المميز ضدهم وبين البنك الاهلي الاردني وذيب محمود نصير وكان على محكمة الاستئناف ان تكلف المستأنف ممثل الخزينه باختصاص المدعى عليهما الاخرين وفقا للماده ٢/١٧٥ .
 - ٣- ان اجراءات المزاوله واجراءات الاحاله قد تمتا بصوره اصوليه وصحيحه لان التبليغات التي بنيت عليها اجراءات المزاوله والاحاله صحيحتان .
- وقد طلب المميز قبول التمييز شكلا وموضوعا ونقض الحكم المميز .

وتتلخص اسباب التمييز الثاني التي انصبت على الطعن بالشق المتعلق بالحكم

على المميز ضده بهذا التمييز باتعاب المحاماه عن المرحله الإستئنافيه :

١- ما دام ان الحكم البدائي قد قضى بمبلغ خمسمائة دينار اتعاب محاماه فكان على محكمة الإستئناف ان تحكم بالقرار المميز بمبلغ مائتين وخمسين دينار اتعاب محاماه .

٢- لم تغل محكمة الإستئناف قرارها من جهة اتعاب المحاماه بهذا المبلغ الزهيد والمخالف للقانون .

وقد طلب المميزون قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز من حيث هذا

الشق والحكم للمميزين باتعاب المحاماه وفق القانون .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد بان المدعيه عاليه وهبه ومنى وغاليه وعبدالاله اولاد سامي اسد مسمار ومعهم والدتهم نادره عبدالهادي كانوا قد اقاموا هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق اربد ضد المدعى عليهم مدير تسجيل اراضي اربد بالإضافة لوظيفته والبنك الاهلي الاردني فرع اربد وذيب محمود محمد نصير يطلبون بها ابطال التبليغات ووقف اجراءات التنفيذ وفسخ قرار الاحالة القطعيه مؤسسين الدعوى بان مورثهم المرحوم سامي اسد مسمار كان قد حرر لصالح المدعى عليه الثاني سند تأمين دين مقابل اموال غير منقوله وانه بموجب هذا السند تم وضع اليد على قطعة الارض رقم ٦٥٦ حوض جرن الغزال رقم ٢٤ من اراضي اربد تأميناً للدين .

وقد قام المدعى عليه الثاني بتنفيذ هذا السند لدى دائرة تسجيل اربد التي قلمت بتوجيه التبليغات للمدعين وبعد ذلك قام المدعى عليه الاول باحالة هذا العقار الى المدعى عليه ذيب محمود نصير احالة مؤقتة مقابل مبلغ خمسين الف دينار قيمه

المزاد ، ولوجود فارق في السعر المقدر للعقار والمبلغ الذي بلغته المزاد ففقد اقاموا هذه الدعوى طعنًا بالتبليغات التي تمت بموجبها الاحالة المؤقتة .

وقد اصدرت محكمة البدايه قراراً بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٩ قضت به بابطال اجراءات المزاد العلني الواقع على العقار موضوع الدعوى وابطال اجراءات الاحاله القطعيه واعادة الحال لقطعة الارض موضوع الدعوى التي كانت عليه قبل اجراء البيع بالمزاد العلني وتضمنين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمائة دينار اتعاب محاماه .

وبتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٠ قضت محكمة استئناف حقوق اربد بالقضيه رقم ٩٩/١٥٣٠ برد الإستئناف المقدم لديها من قبل مدعي عام اربد المنتدب من المحامي العام المدني مع تضمينه المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسة دنائير اتعاب محاماه عن تلك المرحلة .




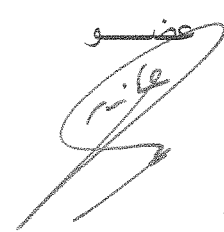
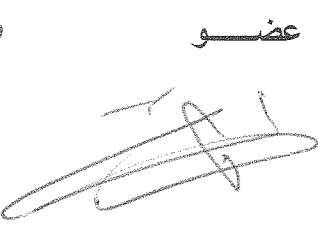
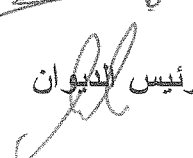
لم يقبل الطرفان بذلك الحكم فطعن كل منهما به لدى محكمتنا طالباً نقضه للاسباب التي اوردها كل منهما في لائحة التمييز المقدمه منه .

وعن اسباب التمييز الاول نجد وعن السبب الثاني منها ان المدعين المميز ضدهم كانوا قد اقاموا هذه الدعوى ابتداءً ضد المدعى عليهم ١- مدير تسجيل اراضي اربد بالإضافة لوظيفته ٢- البنك الاهلي الاردني فرع اربد ٣- ذيب محمود محمد نصير وبان الحكم الصادر بهذه الدعوى قد صدر بحق المدعى عليهم بابطال التبليغات وابطال الإجراءات واعادة الحال الى ما كانت العقار عليه قبل الاحالة . الا ان الطعن الإستئنافي قد وقع من المدعى عليه مدعي عام اربد المنتدب من المحامي العام المدني بصفته ممثلاً عن مدير تسجيل اراضي اربد فقط وقد فصلته محكمة الإستئناف بمقتضى القرار المميز دون اعتبار للعلاقة التضامنيه التي تربط الاطراف المدعى عليها باعتبار ان مثل هذا الحكم غير قابل للتجزئه وان اشارة تتسحب على كافة الاطراف المدعى عليها دون استثناء .

وحيث تقضي المادة ٢/١٧٥ من قانون اصول المحاكمات المدنية انه اذا كان الحكم صادراً في التزام قضائي او حكم غير قابل للتجزئه جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم او قبل الحكم ان يطعن به اثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من احد زملائه منضماً اليه في طلباته فان لم يفعل امرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن انضمامياً .

وحيث ان الحكم البدائي قد صدر بمواجهة الاطراف المدعى عليها الثلاثة وبانه حكم لا يقبل التجزئه ، فقد كان على محكمة الإستئناف ان تأمر المستأنف الطاعن لديها باختصام بقية المحكوم عليهم ولما لم تفعل وفصلت بالطعن الإستئنافي بحق المستأنف منفرداً فان حكمها المميز يكون والحاله هذه مخالفاً لاحكام المادة ٢/١٧٥ من قانون الاصول المدنية وشروطها مما يقتضي النقض لذا ودون حاجه لبحث باقي اسباب التمييزين نقرر نقض القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها لاستكمال الاجراءات اللازمه لتطبيق المادة المشار اليها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ جمادى الاخرة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٧/٩/٢٠٠٠

القاضي المترنس	عضو	عضو
		
عضو	عضو	رئيس الديوان
		

دقق

اض